التنمية الترابية وآليات التدبير المندمج لساحل كبدانة بالمغرب الشرقي

المهداوي ميمون ، عسيوي محمد ، السعيدي عبد الواحد[1] عزي هرو[2]

تقديم إشكالي:

يشهد الوسط الساحلي توسعا متسارعا ويعرف تحولات مجالية مختلفة، كما يشكل مجالا استراتيجيا يجعله وسطا مرغوبا فيه، وبالتالي يعيش على إيقاع استعمالات متعددة. لا يخرج المجال الساحلي الكبداني عن هذا السياق، بالنظر إلى الأهمية التي أضحى يحملها في ظل المشاريع الحالية والمستقبلية، وباعتباره أيضا عرف تحولات سوسيومجالية لا بأس بها. فتنامي وتطور الاستعمالات الترابية والأنشطة المتولدة عنها بالوسط الساحلي الكبداني، لابد له أن يترك تأثيرا على المجال والمجتمع.

أمام هذه القضايا سينصب اهتمامنا على تشخيص ومعرفة والاختلالات العديدة التي يعاني منها هذا الوسط الساحلي، ومن ثم تحديد مجالات التدخل *(zones d'action)* وطرح بعض الاقتراحات والأفكار لتؤخذ بعين الاعتبار في مشاريع التهيئة والإعداد من أجل الوصول إلى تنمية ترابية حقيقية وفعالة ومسايرة التحولات بطريقة تستجيب لأسس التنمية المستديمة، وتأسيسا على ذلك يمكن أن نتصور خطة للتنمية الترابية من خلال البحث عن آليات التدبير المجالي الكفيلة لتحقيق هذا المبتغى، ولأن تحديد الإشكالية تفرض علينا وضع الأصبع على الخلل، سنحددها في: كيف يمكن الوصول إلى تنمية ترابية محلية شاملة وتدبير مندمج وسليم للوسط الساحلي الكبداني؟

إذن تلكم هي الأمور التي سنعالجها، إلا أن المهم في الموضوع هو ارتباط التنمية الترابية بالتدبير المندمج، سواء طرحها كإشكالية مصيرية، أو من ناحية الإكراهات التي تواجه تحقيقها، كما تتمثل الإشكالية المستعصية في كيفية الحد من التدهور والمحافظة على ما هو موجود من موارد طبيعية وبيئية، وفي نفس الوقت لابد للإنسان من العيش والاستثمار والاستفادة من هذا المجال (المهداوي ميمون ، 2010).

1 – تشخيص خصائص الإطار الطبيعي والبشري:

1– 1 – الموقع الجغرافي لمجال الدراسة:

يقع المجال الساحلي الكبداني في أقصى الشمال الشرقي للمغرب مابين خطي طول ′15 °2 و ′40 °2 غرب خط كرينتش، وخطي عرض °35 و ′10 °35 شمال خط الاستواء، على شكل خليج صغير، يمتد على طول ساحل رملي بـ 8– كلم ما بين مصب ملوية ورأس الماء، وبعرض يصل إلى حوالي 5 كلم، وعلى طول ساحل صخري يقدر بأكثر من 24 كلم من رأس الماء إلى غاية إغزر إهريولين الذي يمتد على شكل وادي موسمي يفصل البركانيين عن قرية أركمان، هذا الساحل الصخري تتخلله شواطئ رملية على شكل مصبات للأودية الموسمية النازلة من كتلة جبال كبدانة جنوبا. فإذا تأملنا هذا الشريط جيدا نلاحظ أنه عبارة عن خليج صغير يمتد من واد ملوية شرقا إلى جبال كبدانة وقرية أركمان غربا.

(1) أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي، طلبة باحثين في سلك الدكتوراه شعبة الجغرافيا – وجدة.
(2) أستاذ شعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الأول – وجدة.

ينتمي هذا المجال (مكون من جماعتين رأس الماء والبركانيين) إداريا إلى إقليم الناضور، يحده من جهة الشرق جماعة السعيدية حيث يفصل بينهما واد ملوية، وغربا جماعة أركمان، ويشرف شمالا على البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا تحده جماعة أولاد داوود حيث يتقاسم معها كتلة جبال كبدانة. انطلاقا مما سبق ومن خلال ملاحظة بسيطة وسريعة للساحل الكبداني يمكن تقسيمه مبدئيا إلى وحدتين مشهديتين، أولها المنطقة السهلية والثانية هي المنطقة الجبلية أو السفوح الشمالية لكتلة كبدانة (نورالدين الأحمدي: 2002).

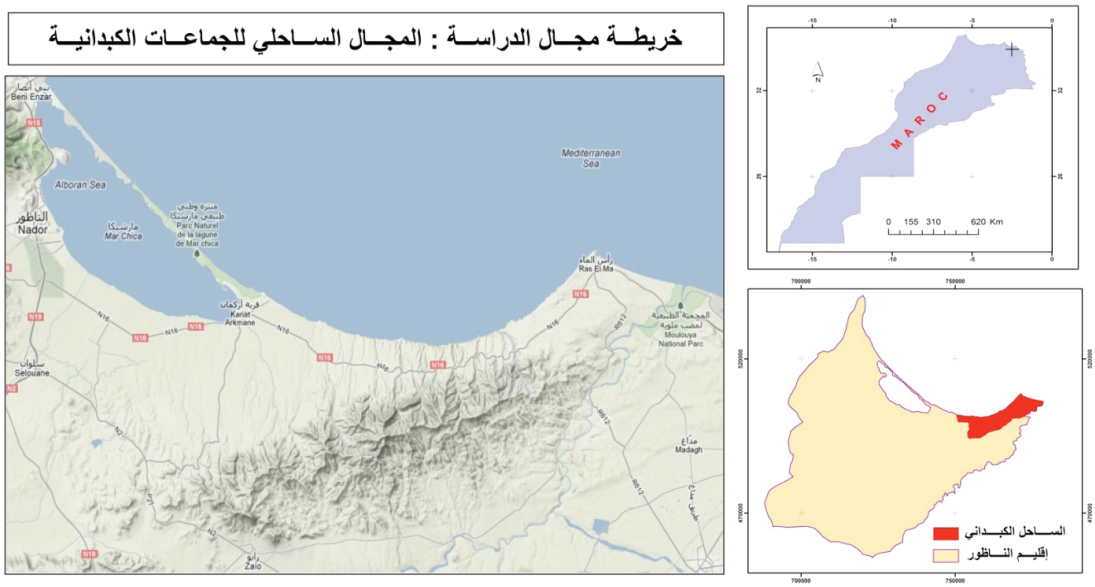

الشكل رقم 1 :خريطة موقع مجال الدراسة

(المصدر: خلفية كوكل مابس + التقسيم الاداري لإقليم الناظور)

1– 2 – الخصائص السوسيو اقتصادية للساكنة الكبدانية:

1– 2– 1 المعطيات الديمغرافية:

يتصف الساحل الكبداني المدروس بعدم توازن توزيع سكانه بين المجال الريفي والمجال الحضري فبعد أن كانت نسبة السكان الريفيين تفوق نسبة السكان الحضريين في بداية السبعينات، أصبحت حاليا أقل بكثير، عموما لقد تحكم الإطار الطبيعي والتاريخي في التوزيع المجالي للساكنة، ففي الماضي وجدت كثافات مهمة في المناطق الجبلية وضعيفة بالسهول والمنخفضات ويرجع ذلك أساسا إلى أحداث المنطقة غير المستقرة، لكن بعد استقرار الأوضاع الأمنية والاجتماعية (الاستقلال)أصبحت الساكنة تنزل نحو المناطق السهلية خاصة نحو المركز وكذلك لتوفر الظروف الطبيعية الملائمة.

تراجعت معدلات الكثافة السكانية بالمجال القروي لكبدانة، إذ انتقلت من63 ,9 ن/كلم^2 سنة 1994 إلى 59,2 ن/كلم^2 سنة2004 ، مقابل ذلك تعرف الكثافة السكانية بالمجال الحضري تزايدا مستمرا، يصل إلى حوالي 300 ن/كلم^2.إن التركيبة العمرية لهذه الجماعات، تسيطر فيها الفئة العمرية القادرة على العمل (بين 15 و55 سنة)، بنسبة 60,06% بجماعة رأس الماء وبنسبة 59,04% بجماعة البركانيين، وهي بذلك تكون متقاربة مع المعدل الوطني 60.7%، مما يجعل السياسات العمومية أمام أعباء ثقيلة فيما يخص الشغل والتكوين والسكن.

1– 2– 2 الخدمات الاجتماعية:

عرفت نسبة الأمية تراجعا بين إحصاء 1994 و2004، لكنها تبقى عموما مرتفعة جدا في المنطقة المدروسة بمعدل 49,2 % متجاوزة الرقم الوطني 43 %، عموما لا يوجد فرق كبير في نسب التمدرس بين الجماعات المدروسة

والجماعات المجاورة، ومع ذلك نلاحظ أن نسبة المتمدرسين في الابتدائي بالبركانيين ورأس الماء مرتفعة نسبيا مقارنة بالجماعات المجاورة، بينما نسجل العكس على مستوى المتمدرسين في المستويات الإعدادي والثانوي.

على مستوى الخدمات الصحية يوجد برأس الماء مركز صحي يقع في المركز، مع دار للولادة وسيارة للإسعاف و3 صيدليات، يتوفر هذا المركز على طبيبة رئيسية، ممرض وممرضة إضافة إلى مولدة. أما جماعة البركانيين فيوجد بها مستوصفين لكن الأول لا يشتغل حيث لم تلتحق الأطر الطبية، والثاني مؤقت يوجد بباحة الاستراحة التابعة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن ويتوفر على طبيبة ومسعفة وممرضة وسيارة للإسعاف، ويبدو أن هذا المركز أقرب إلى ساكنة رأس الماء منه إلى ساكنة البركانيين، ونظرا لذلك فإن ساكنة البركانيين يترددون على المركز الصحي بجماعة قرية أركمان المجاورة. تتوفر هذه المراكز على تجهيزات ضعيفة ، مما يجعل إسعاف الحالات الحرجة أمر ا صعبا، إذ يستدعي الأمر نقلها إلى مستشفى الناضور (30كلم) بالنسبة للبركانيين، وإلى بركان في الغالب وأحيانا إلى الناضور بالنسبة لرأس الماء. بالإضافة إلى عدم كفاية الأدوية قياسا لحاجيات الساكنة، حيث أن هذه الأدوية مناسبة لبعض الأمراض فقط.

1- 2- 3 البنية التحتية والتجهيزات والسكن :

تعتبر الشبكة الطرقية الحالية تعبيرا عن سياسة استغلال المجال، فإذا كان المعمر هو المخطط الأول للمحاور الكبرى واتجاهاتها، فإن هذه المحاور ما تزال أساس شكل الشبكة ونظامها. تتوفر المنطقة المدروسة على شبكة متنوعة من الطرق، تتكون الشبكة الطرقية داخل بلدية رأس الماء من الطريق الوطنية رقم 16 ، قادمة من الناضور في اتجاه السعيدية (الطريق الساحلي)، كما تربطها أيضا بمدينة بركان الطريق الجهوية رقم 612، وبمدينة زايو من خلال الطريق الإقليمية رقم 6204، لكن هذه الطريق لا توجد داخل الرقعة الترابية لجماعة رأس الماء، أما جماعة البركانيين فتقطعها فقط الطريق الجهوية رقم 16، وهي الطريق الوحيدة التي تربط الجماعة بكل من الناضور ورأس الماء.

تصل نسبة تزويد الساكنة بالماء في بلدية رأس الماء إلى 75 % من خلال شبكة المكتب الوطني للماء الشروب كلها في المركز الحضري بعد ما كانت هذه النسبة لأقل من 20 % قبل سنة 1994 ، أما المجال القروي فيتم تزويده انطلاقا من نقط الماء التي تمت تهيئتها في إطار برنامج باجير -يتم إدارتها من طرف جمعيات ولجان محلية- أو من خلال آبار خاصة بحيث نجد أن كل منزل يتوفر على بئر. أما على مستوى نسبة الولوج إلى الكهرباء فقد عرفت تطورا مهما مقارنة مع باقي الجماعات بإقليم الناضور، وذلك منذ بدء برنامج الكهربة القروية الشمولي سنة 2005، وقد وصلت نسبة الربط 99 % بالبركانيين و98 % برأس الماء . عموما يبقى التجهيز بالماء والكهرباء ضرورة أساسية من أجل تثبيت الساكنة القروية في أماكنها وبالتالي تخفيف الضغط على المركز الحضري الناشئ الذي مافتئ يستقبل تيارات هجروية مهمة وما يترتب على ذلك من مشاكل حضرية في المستقبل.

يمكن تصنيف طبيعة السكن وخصائصه على مستوى رأس الماء – البركانيين كما يلي:

• تتوفر بلدية رأس الماء على مركز حضري، مقسم إلى أحياء سكنية، إضافة إلى مجموعة من الدواوير- خارج التجمع الحضري- أما الجماعة القروية للبركانيين، فهي تتميز بسيادة السكن القروي ب 7 دواوير ذات ساكنة متفرقة في المجال.

• تخضع بلدية رأس الماء المهيأ كمركز حضري لتعمير غير مراقب ويغلب عليها السكن غير المنظم، نسجل وجود نوعين من السكن، حضري وقروي جنبا إلى جنب، سكن متفرق في بعض الدواوير ومتجمع في دواوير أخرى.

2- الاختلالات السوسيومجالية بالساحل الكبداني:

2-1 - اختلال الوسط الطبيعي يساهم في إعاقة التنمية الترابية:

2-1-1 هشاشة خط الساحل وانعكاساتها على تنظيم المجال:

تترتب هذه الهشاشة عن تفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية، منها ما هو موروث ومنها ما هو ديناميكي. وتتلخص العوامل الديناميكية في عناصر مختلفة منها التساقطات غير المنتظمة مجاليا وزمنيا، فهي تتميز بنوع من الحدة والعنف اللذان يقفان وراء مظاهر التعرية، كذلك الرياح التي ينحصر دورها في تحريك التكوينات الرملية الشاطئية والسهلية في اتجاه خلفية الشاطئ الشيء الذي يؤثر سلبا على الأراضي الزراعية (الترمل)، وهذه الظاهرة تسود بوضوح في سهل رأس الماء الشاطئي والمجال الانتقالي بين جماعتي البركانيين وأركمان.

2-1-2 التعرية الساحلية:

من بين العناصر الدينامية أيضا نجد **تعرية السواحل** التي أصبحت حقيقة واقعة تتأثر بالأنشطة البشرية والطبيعية، مما يجعل واقع المشاريع التنموية المزمع إنجازها فوق المجال الساحلي الكبداني معرضة للمخاطر .

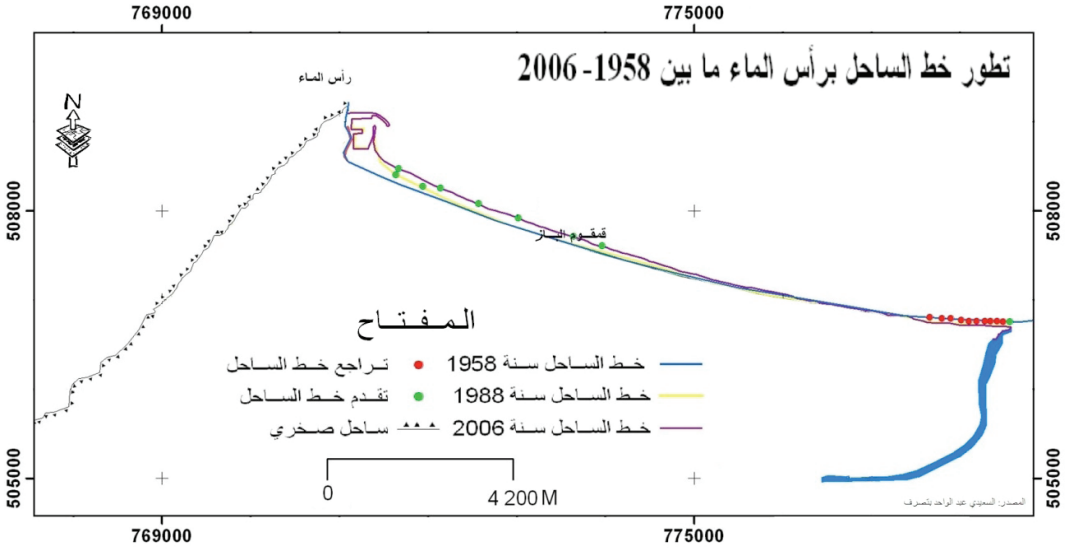

الشكل رقم 2 :خريطة تطور خط الساحل ما بين 1958-2006 (المصدر:عمل فريق البحث)

2-1-3 ظاهرة الإرمال:

تعكس ظاهرة الإرمال حدة المخاطر الرسابية المترتبة عن بناء المنشآت المينائية في وسط تنمو فيه مقومات الإرمال، وتردد الرياح ذات الاتجاهات المختلفة، كعامل محرك للتيارات البحرية والأمواج التي تقوم بنقل مخزون هائل من الرمل. ففي حالة ميناء رأس الماء، حيث يقل عمق المياه عند الحاجز الثانوي وبالقرب من فتحة الميناء، تزداد إمكانيات تكسر الأمواج فيها، وبالتالي التخلص من الكميات الهائلة من الرمال المنقولة (المهداوي ميمون، 2010).

2-1-4 مظاهر تدهور المجال الخلفي لخط الساحل/ الوسط الساحلي:

تمثل التربة والماء والتنوع الإحيائي الموارد الأساسية في المجال الساحلي، وهي جزء من التراث الطبيعي، الذي يتعرض لخطر التدهور ولا بد من الحفاظ عليه، فالاجتثاث القديم من أجل الزراعة في المجال الساحلي، وتطور بناء التجهيزات الأساسية، تشكل عوامل أساسية لتدهور هذا التراث.

الشكل رقم 3 : تشخيص ظاهرة الإرمال بميناء رأس كبدانة: المظاهر وآليات التشكل

2-1-5 مظاهر الهشاشة في المياه الباطنية:

تكمن هشاشة المياه الباطنية بساحل رأس الماء بكونها مالحة، تنتمي إلى مجال ساحلي شديد الحساسية تجاه التأثير البحري، كما أن التكوينات السطحية الرملية الحاضنة لها تتميز بارتفاع معدلات نسبة الملوحة فيها وقلة كفاءاتها على الاحتفاظ بالـــماء وتجدده، فحسب تقرير سنة 1987 للشركة المركزية لتجهيز بلاد المغرب، قرر بأن مياه المنطقة تعرف ارتفاعا في الملوحة، تقدر بحوالي غرامين في اللتر، فقلما تقل ملوحة بئر عن 0,5غ/ ل، وهذا يرجع بالأساس إلى قربها من البحر.

2-2 – الإكراهات البشرية التي تواجه تحقيق التنمية الترابية:

2-2- 1أنشطة اقتصادية ضعيفة:

هيمنة زراعة بورية ضعيفة المردودية، الصيد البحري بميناء رأس كبدانة قطاع متأزم مقارنة مع باقي الموانئ، انعدام الأنشطة الصناعية تماما.

2-2- 2 إشكالية اصطناع المجال الساحلي:

تكمن خطورة اصطناع المجال الساحلي في ما يلي:

- ✓ تتم عملية الاصطناع بشكل سريع وعشوائي وغير معقلن مما يصعب التحكم فيها.
- ✓ كونها عملية غير رجعية، إذ من غير الممكن العودة إلى الوضع الأصلي حتى لو تم إزالة المنشآت.
- ✓ تؤدي إلى تحطيم المنظومات البيئية الساحلية، التي تتميز أصلا بهشاشتها.
- ✓ تقلل من جودة ونوعية السواحل وجماليتها البيئية وتقضي على صورة المدينة والقرية الساحليتين (عبد الرحيم وطفة ورشيدة نافع 2002).

صور: جوانب من اصطناع شاطئ رأس الماء (المصدر: المهداوي، 25-03-2008)

2-2- 3 تصريف الملوثات المنزلية وانعكاساتها على البيئة والإنسان:

يتمثل ذلك بالأساس في غياب شبكة تطهير السائل، وانتشار بؤر التلوث الصلب.

صور : جوانب من المطرح البلدي فوق خط الساحل ومحاذي للغابة والتأثيرات الناتجة عنه(المصدر: المهداوي ميمون 2010)

2-2- 4 مقالع الرمال نشاط حديث مضر بالبيئة :

يعرف ساحل جماعة رأس الماء عامة ومحاط أولاد موسى تحديدا تواجد مجموعة من المقالع الرملية، وقد سمح استغلال الصور الجوية والبحث الميداني برصد أكثر من 20 مقلعا، جزء منها قانوني وآخر فوضوي، يملكها ويستفيد منها مستثمرون من خارج الجماعة بالخصوص.

2-2- 5 سوء الأوضاع العقارية وتفكك الملكية:

يتجسد هذا الاختلال في تفكك الملكية وسوء الأوضاع العقارية وعلاقته بالبناء العشوائي وعرقلة التنمية (نور الدين الشيخي وآخرون، 1991) ، حيث يتسم الإشكال العقاري بكبدانة بضعف عمليات التحفيظ العقاري وبكثرة المنازعات حول الحدود بين الحيازات وحتى داخل الملكيات نفسها.

أمام تعدد وتنوع الإكراهات التي تواجه تحقيق التنمية المحلية، تبقى الجماعات المدروسة بأريافها وحضرها تدور في حلقة مغلقة، لا تستجيب لأدنى شروط التدبير والتهيئة، بمجتمع راكم ولعدة عقود كل أنواع المشاكل والصعوبات، وهي أكبر عائق أمام تحسن ظروف ومستوى عيشه، وأهم تعارض مع مجهودات الدولة، كما تحتل الصعوبات الاقتصادية حيزا مهما في تأخر التنمية بالمنطقة، لا من حيث محدودية المداخيل وفقر الساكنة، أو من حيث ضعف موارد الجماعات المحلية وضعف تدبير أموالها، وعدم فاعلية تدخلات الدولة.

يمكن القول أن هذه الحالة ما هي إلا حلقة من حالة الاختلالات الكبرى التي مست المجال بالمنطقة في موارده وساكنته، ومن الأفضل التفكير في طرق مواجهة هذا الوضع والابتعاد عن مناقشة المسؤوليات ووصف المظاهر بإيجاد خطط وأساليب جديدة للتنمية الترابية المستدامة.

3- آفاق واستراتيجية تحقيق التنمية الترابية بساحل كبدانة:

إن الحديث السابق عن جوانب القصور والاختلالات هذه لا يحمل في طياته عناصر التشاؤم، بل في الحقيقة يحمل عكس ذلك ويدعوا أصحاب القرارات والتوقيعات على التصاميم والاتفاقيات، الاستفادة من الأخطاء السابقة وعدم تكرارها من خلال تحديد مجالات التدخل وإعداد خطط تنموية تحمل في تصوراتها دراسات تحليلية وتوقعية، ومن تم تبرز الحاجة إلى ضرورة تأمين إطار منهجي سليم لعمليات التهيئة يلاءم خصوصيات المنطقة، وتستجيب بذلك مخططات التنمية المزمع إنجازها لشروط التنمية المحلية المستديمة.

3- 1 الإستراتيجية الرسمية للتعامل مع الوسط الساحلي:

أصبحت النظرة الرسمية الجديدة تضع تهيئة المجال في قلب إستراتيجية التنمية، وهذا يتطلب إعادة التهيئة بشكل يتوافق مع دينامية الوسط البشري في المجال الساحلي، وبالتالي الوصول بطريقة أفضل للتنمية المستديمة (عبد الرحيم وطفة ورشيدة نافع 2002).

انطلاقا مما سبق كان من الضروري على المغرب أن ينخرط في مخططات وبرامج إقليمية تهدف إلى تحقيق التنمية الساحلية، فبعد الاهتمام الذي حضي به الساحل الأطلنطي منذ فترات الاستعمار، جاء دور الواجهة المتوسطية لتحظى بنفس الاهتمام أو أكثر، لتتحمل وظائف جديدة تختلف عن تلك التي تحملتها نظيرتها الأطلنطية، فالتصميم الأزرق يعتبر برنامجا طموحا بالنسبة للسواحل المتوسطية عامة، ومنطقة الدراسة خاصة، لما يحمله من خطط تنموية قد تجعلها ذات فعالية على المستوى التنموي.

3- 2 تحديد مجالات التدخل والإعداد التنموي للساحل:

انطلاقا من المشاكل المرتبطة بالضغط الديمغرافي والاقتصادي التي يمكن أن يعرفها المجال الساحلي الكبداني (رأس الماء-البركانيين) فإن الإستراتيجية الرسمية للتهيئة أصبحت تتركز على المجالات التي ستعرف تزايدا في أنشطتها الاقتصادية وتركزا اجتماعيا حيث تكثر مشاكل التلوث والصرف الصحي ونقص الخدمات وتدهور البيئة، خصوصا بالمركز الحضري لرأس الماء، لكن هذا الاهتمام لا يجب أن يكون على حساب المجال الريفي، الذي يحتاج إلى تأهيل وهيكلة ليس فقط على مستوى الوظائف التقليدية له وإنما حتى الوظائف الجديدة التي أصبح يقوم بها في دول عديدة.

نقصد هنا بتحديد مجالات التدخل، تحديد مستويات تحتاج إلى تنمية وهيكلة واهتمام متزايد، فالوسط الساحلي بالنظر إلى طبيعة اشتغاله الحالية-إذا استثنينا قطاع الصيد البحري- لا يبدو مستفيدا من الساحل، وهذا نتيجة لغياب الأنشطة الساحلية التي من شأنها أن تهيكل هذا المجال، فهنا يجب أن نميز بين الإعداد التنموي المحلي والهيكلة المجالية، بحيث أننا ننطلق من الإعداد التنموي المحلي للقيام بعمليات التهيئة لنصل إلى هيكلة مجالية معينة، فالهيكلة المجالية ما هي في واقع الأمر إلا نتيجة لنوع من التراضي بين مختلف الفاعلين (*BATAILLON* 1974).

3-3 تنمية المجال الريفي حلقة أساسية للوصول إلى التدبير الترابي للوسط الساحلي:

إن تهيئة المناخ الملائم للجهد التنموي المحلي بواسطة العناية بالوسط القروي وتنميته، لا يتأتى إلا في إطار النظرة المتوازنة للمجل الساحلي، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب له لاستغلال الثروة المحلية وفي ضوء خطة التنمية الشاملة، حتى لا يؤثر الاهتمام بالمراكز الحضرية القريبة سلبا على مسار التنمية الشمولية للمجال ككل. وهكذا يمكننا أن نتساءل عن الإستراتيجية التي ينبغي إتباعها من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالمجال القروي.

فإستراتيجية هذه التنمية تقتضي تجنيد كل الطاقات المحلية وبلورتها في أنشطة بشرية مناسبة كما تقتضي أخذ السكان أنفسهم بزمامها ووعي هؤلاء بأهمية محيطهم القروي، نظرا لضعف تجهيز الوسط الريفي بالمقارنة مع عدد سكانه وأهمية موارده فمن الشروط الأولية لتنميتها توفير مستوى التجهيز الأساسي، كما أن وسائل العمل عبارة عن برامج وطنية فقط (باجير، البرنامج الوطني للطرق القروي)، فمهما كان معدل الانجاز والتغطية يجب التركيز على رهانين: رهان ترشيد الاختيارات (تعتبر وحدة تراب الجماعة أمرا ضروريا بالرغم من الإكراهات الجغرافية). ورهان التدبير الجيد (نوعية الخدمات ترتبط أيضا بظروف التشغيل والتدبير).

تحتاج دواوير المجال الريفي لساحل كبدانة إلى فك العزلة، كما أن إشكال التدبير الجيد يطرح بشدة في التسيير اليومي للخدمات، فعلى سبيل المثال يتطلب قطاعي الماء والصحة تدخلا حكيما للنسيج الجمعوي من أجل ضمان فعالية ونجاعة الخدمات، فكل الاهتمامات المحلية يجب أن ترتكز على التدبير الذي يعتبر التحدي الرئيسي . وتوكل متابعة هذه المهام إلى مصالح المراقبة والتتبع.

على المستوى الفلاحي نرى بأن المنطقة تتطلب الاحتفاظ بالنمط الزراعي التقليدي في الأحواض النيوجينية مع تربية الماشية والدواجن. أما في تربة المصاطب النهرية فيمكن تطوير زراعة تسويقية كالشمندر والقطن والخضر وذلك باستغلال المياه الفائضة من سد محمد الخامس عبر ملوية، عن طريق الضخ، وذلك لكي لا تضيع في البحر، ونشير هنا إلى أن فكرة توفير الماء عن طريق السقي العصري على غرار ما هو موجود في سهلي تريفة وصبرة سيكون مكلفا لأن طبيعة التربة الفقيرة من حيث المواد العضوية والمعدنية وذات النسيج الخشن «رمال» تجعلها تتطلب كميات كبيرة من المياه ولن تتحسن مردوديتها أكثر. كما أنه من الممكن تشييد سدود تلية في جبال كبدانة، والاستفادة منها لري المزروعات والماشية في الأحواض الجبلية أولا، ثم في المناطق السهلية الساحلية ثانيا، فمن شأن تشييد هذه السدود تحقيق تنمية ليس فقط على المستوى الفلاحي وإنما يتعدى ذلك إلى المستوى السياحي (الكاسمي بنعلي 2000).

ونظرنا لما لسمناه من خلال عدة معاينات ميدانية حيث يشهد الوسط الريفي تزايد تركيز الملكية العقارية وقلة نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الأمر يقتضي إيجاد قانون عقاري يضمن للفلاحين الأمن عن ممتلكاتهم ويحد من الاستحواذ العقاري بالبادية من طرف فئة غنية من الملاكين الحضريين، فإن أهم سلبيات ذلك لإفراغ البادية من طاقاتها البشرية وفقدان الفلاحة تدريجيا للعارفين بها. من مميزات هذه المنطقة أنها توفر وسطا طبيعيا للغراسة، ومن شأن تنظيم الفلاحين في إطار تعاوني الرفع من قيمة المغروسات (أشجار الخروب واللوز) أن يساهم في انفتاح هذا الوسط على المناطق الأخرى عن طريق تسويق المنتجات.

فالوسط الريفي كان لفترة طويلة ولازالت معظم أجزائه إلى الوقت الراهن عبارة عن أراضي تستغل أساسا الإنتاج الزراعي والرعوي (الفلاحي)، ولكن مع التطور أصبح هذا الوسط يستغل لوظائف غير فلاحية، كتسخيره لخلق مجالات سياحية من خلال إعداد مجالات غابوية أو جبلية قصد إنشاء مشاريع سياحية من نوع السياحة الجبلية أو البيئية، كما أن من شأن خلق بعض الوحدات الصناعية (شرط تحقيق التنمية المستديمة) بهذا الوسط امتصاص البطالة عند الشباب القروي وبالتالي التخفيف من الهجرات القروية.

3-4 ضرورة تأهيل المجال الحضري تأهيلا حقيقيا يجعله في مستوى رفع التحديات:

تتزايد الساكنة الحضرية في رأس الماء بشكل مستمر، ويترتب عن ذلك توسع عمراني متسارع، وتزايد السكن العشوائي وتعقد الخصائص المورفولوجية للسكن من جهة، وارتفاع حاجيات على مستوى الشغل والسكن والتجهيزات والمرافق ذات الاستعمال الجماعي من جهة ثانية (السعيدي عبد الواحد، 2009).

ولأن مسلسل التمدين مرشح لأن يتواصل في العقود المقبلة ، فلقد باتت التنمية المحلية وتهيئة التراب مرهونة بالقدرة على رفع التحديات في المجال الحضري المتمثلة في مجموعة من التدابير والإجراءات التي يجب تنفيذها.

3-4-1 معالجة التناقضات بالارتكاز على تنمية الأساس الاقتصادي للمركز:

يفرض بلوغ هذا الهدف:

✓ العمل في اتجاه تدعيم تنافسية المركز الحضري لرأس الماء بالارتكاز على إقامة التجهيزات ذات الاستعمال الجماعي والبنيات الأساسية لاستقبال الأنشطة الاقتصادية، وتطوير القطاع السياحي والرفع من قيمته وجعله في مستوى منافسة الجذب السياحي للسعيدية، ثم تدبير القطاع غير المهيكل، نظرا للدور الذي يلعبه على المستوى الاجتماعي وكذا الاقتصادي (مقالع الرمال، التجارة، النقل السري).

✓ المضي في دعم القطاع الاقتصادي خاصة منه الصيد البحري الذي يعتبر عماد الاقتصاد برأس الماء للرفع من مستوى أدائه وتنافسيته، فهذا القطاع يقتضي وضعه في إطار سياسة اقتصادية وطنية (وذلك بتحديثه وعدم استنزافه واحترام فترة الراحة البيولوجية، تطوير البنيات التحتية).

✓ تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبحارة وخلق جمعيات الأعمال الاجتماعية للبحارة، وتقديم الامتيازات لهم في مجموعة من الأمور المتعلقة ببعض الاستثمارات الصغيرة والمبادرات الخاصة.

3-4-2 اعتماد التنمية الاجتماعية كهدف وكأداة للتنمية الحضرية:

في هذا الإطار يتم التركيز على الجانب الاجتماعي وخاصة الفئات الفقيرة بالوسائل التي تتيح لها إمكانيات الاندماج في المجتمع الحضري (الهجرة القروية)، خاصة بواسطة محاربة الأمية ودعم التكوين المهني، بالإضافة إلى تحسين مستوى العيش، بما فيه السكن والخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية، ولكي تضمن فعالية التدخلات في هذا الميدان، يتعين إقامتها على أساس مقاربة التنوع الاجتماعي، التي تفرض معالجة متميزة لحاجيات الفئات الاجتماعية الهشة، خاصة المسنون والمعوقون والنساء والأطفال والشباب العاطل.

3-4-3 توجيه التخطيط الحضري لخدمة أهداف سياسة المدينة.

يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتجعل من رأس الماء محركا للتنمية ومرتكزا لتدعيم تنافسية الاقتصاد المحلي، هذا ودون نسيان إقامة وثائق التخطيط الحضري على أساس اختيارات تكبح ميكانزمات التجزيء الحضري، من خلال مراعاة حاجيات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والفئات الاجتماعية الهشة، واعتبار إستراتيجية عقارية تجعل من الأرض الحضرية أداة لتفعيل التنمية وليس عاملا منتجا للاختلالات والتمييز والإقصاء.

3-4- 4 إشكالية العقار:

إن التعقيدات التي يطرحها العقار وما يواكبها من احتدام المضاربات العقارية زاد من تعميق أزمة رأس الماء في ظل ارتفاع الطلب على الأرض، وعدم شفافية السوق، ولأن العقار يعد من بين العناصر ذات الوقع القوي في التنمية الحضرية وإعداد المجال فإنه يقتضي عقلنة توسع المجالات الحضرية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في السوق العقارية من أجل توجيه إنتاج المجال الحضري وفقا للاختيارات التي تقوم عليها وثائق التعمير الحالية والتي في طور الإنجاز.

عموما فإنه من بين الدعامات الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها إستراتيجية التدخل في الوسط الحضري، هي توجيه التعمير وتحسين الوضعية العقارية.

3- 5 السياحة كرهان، ينبغي استثمارها من أجل تحقيق التنمية المحلية المستديمة:

إن اكتساب المجال للوظيفة السياحية يعني بداية واستغلال موارد الساحل في خدمة التنمية المحلية، ومن هنا تبدأ رحلة اختيار القرار الصعب المتمثلة في التفكير في برمجة إدارة متكاملة للمجال الساحلي تضمن استدامة موارده، إنه الطريق الأمثل لضبط مسار التنمية السياحية وخلق تعايش بين مختلف وظائف الساحل.

فالتنمية السياحية في المنطقة تطلب خلق تجهيزات تمكن من استغلال مصطاف رأس الماء استغلالا جيدا ويجعله يساهم في تنمية المنطقة، وذلك بتوفير الإقامات المناسبة للمصطافين وتوفير مختلف الحاجيات وخصوصا معالجة معضلة المواصلات (الكاسمي بنعلي 2000).

تستند التنمية السياحية على المؤهلات الطبيعية والتاريخية لساحل كبدانة على مجموعة من العوامل الأخرى:

- ✓ مؤهلات سياحية متنوعة.
- ✓ أهمية الطريق الساحلية في انفتاح الشريط الساحلي على أنشطة السياحة الشاطئية والجبلية.
- ✓ تصميم تهيئة رأس الماء عكس المكانة الجوهرية للسياحة في تنظيم المجال.

- ✓ أهمية الاستثمار المحلي (تحويلات الساكنة المقيمة بالخارج).
- ✓ حل إشكال الماء الصالح للشرب وتأهيل المركز الحضري.
- ✓ مشاريع التنمية السياحية برأس الماء رافعة للتنمية الترابية.

4- آليات التدبير الترابي للوسط الساحلي الكبداني :

إن المجال الساحلي المدروس مجال هش وشديد الحساسية، وترتكز عليه مختلف الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، ومما لاشك فيه أن نموه وأهميته ستزداد في السنوات المقبلة ، الأمر الذي يفرض حمايته من مختلف التدخلات التي تؤدي إلى تدهوره والإخلال بتوازنه، الشيء الذي يطرح عدة أسئلة، منها ما يتعلق بالآليات للحفاظ على التوازن الطبيعي لهذا الجزء من الثروة الذي يتوفر عليها المغرب، ومنها ما يتعلق بالإجراءات الكفيلة التي يجب اتخاذها من أجل حمايته وحسن استغلاله.

فالتدبير الترابي سيجعل من التراب ليس فقط مجالا للإعداد والتنظيم، بل سيحوله إلى أحد المداخل الجديدة للسياسات العمومية الناجعة، وارتباطا بموضوع البحث فإن عمليات التدبير الترابي تتم من خلال مجموعة من الآليات والميكانيزمات، التي تهدف إلى تطوير طرق التسيير العمومي المرتبطة بالمجال وتحقيق التنمية الترابية به، وهذا لن يتحقق إلا عن طريق استخدام وتعزيز الآليات المناسبة، وهذه الأدوات أو الآليات متعددة، منها ما هو عام كسياسة إعداد التراب الوطني والسياسة العقارية والبرامج الوطنية والدولية، ومنها ما هو وظيفي كوثائق التعمير الحضرية والقروية والقوانين والتشريعات المتعلقة بالساحل، ومنها ما هو غير وظيفي (منهجي) كالمقاربات العلمية وتقنية نظم المعلومات الجغرافية التي تعتبر وسيلة مساعدة على القرار.

4- 1- سياسة إعداد التراب الوطني:

يتعين على المغرب في إطار إعداد التراب الرامي إلى تدبير مستدام للأراضي والملكيات العامة والخاصة في المناطق الساحلية، أن يعتمد آليات لوجيستيكية لاكتساب الأراضي، أو التنازل عنها، أو نقلها إلى الأملاك العامة، وهذا لن يتم تحقيقه إلا عن طريق رد الاعتبار للجماعات المحلية، ومشاركة الساكنة من خلال ضمان مشاركة فعلية للجماعات المحلية في صياغة تصاميم التهيئة والسهر على تطبيقها، ولابد من تمكينها من الأدوات الكفيلة لتحمل أعباء التنفيذ، مع تدعيم الطاقم الفني لكل جماعة محلية، وتشجيع التعاون بينها في كل المشاريع المشتركة (محمد الحياني 1998).

إن المنطقة تتوفر على مؤهلات هامة في المجال الصيد البحري، وعلى هذا الأساس ينبغي الاهتمام بهذا القطاع من خلال ضمان تنسيق أساليب الصيد مع الاستخدام المستدام للموارد البحرية التي تكفل حماية مناطق صيد الأسماك كما أن السمة التي تميز المنطقة اقتصاديا هي السياحة، لكن تطور السياحة من المتوقع أن يكون على حساب النظم البيئية، والايكولوجية للمنطقة، مما يستدعي ضرورة القيام بإجراءات وقائية لتفادي الإجراءات العلاجية مستقبلا.

4- 2 - التخطيط العمراني ووثائق التعمير الحضرية والريفية:

إن تنظيم المجالين الحضري والقروي رهين بتنظيم استعمال الأرض، وتعتبر وثائق التعمير إطارا قانونيا للتخطيط بهذين المجالين، وآلية أساسية لاستغلال الأراضي وضمان حسن استعمالها على المدى القريب والبعيد. وتتنوع الوثائق المستعملة لإنجاز عمليات التعمير المرتقبة بمختلف المناطق. فالمناطق العمرانية في المركز الحضري لرأس الماء والمجال القروي للبركانيين ذات التميز السياحي، بحاجة لعمليات حديثة وذلك لخدمة المجتمع المحلي، للحصول على أعلى قدر ممكن لإنتاجهما وراحة سكانهما، والاستفادة بقدر المستطاع من مواردهما الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك برزت مسألة التخطيط الحضري والقروي والسياحي، كآلية لإنتاج وتدبير وتوجيه للمدينة والقرية في إطار مجال ساحلي سياحي فاعل وسليم، من خلال خلق بيئة سكنية متوازنة في الوضعية المناسبة لها تستجيب للمعايير المرغوب فيها من طرف الساكنة المحلية وغير المحلية الوافدة عليها.

4- 3- المقاربات الرسمية المؤطرة للعمل التنموي :

4- 3-1- المقاربة التشاركية ومبدأ الشراكة:

تنبني على إشراك جميع الفاعلين المحليين مع انخراط السكان الكبدانيين في المشاريع التي تهم الحفاظ على توازن الساحل الكبداني لأن هؤلاء سيكونون أول من سيدافع على حماية المجال ، وبالتالي ولضمان نجاح أي إستراتيجية لابد من توفر العنصر البشري لأنه فاعل ومهم وتوفر مختلف المتدخلين في الرؤية الشمولية، وعناصر الإحاطة التي تمكنهم من تصور تدخلاتهم بكيفية أفضل، وإدراجهم ضمن منظور متماسك للساحل، وهو منظور يقلل من التنافر بين المؤسسات المختلفة، ويقوي من حظوظ التآزر والتضامن، لأن الأمر لا يقتصر على كتابة الجماعة

المحلية، وإنما المسؤولية متقاسمة بين الجميع. ولأن إعداد المجال ومختلف مشاريع التنمية تستهدف الإنسان كنقطة البداية والنهاية فإنه من الضروري إشراك الساكنة المحلية في تحقيق التنمية من خلال استطلاع أرائهم واقتراحاتهم، فكما يذكر *Duchesne* في بحث له حول هذا الموضوع، تأتي المواطنة والمشاركة من الحي أو من الدوار ، حيث يحب المواطن جماعته.

4- 3- 2 المقاربة المسبقة:

تنبني هذه المقاربة على أسلوب الترخيص المشروط من خلال إعداد جرد شامل وتام للساحل ومعالجة مختلف أشكال التلوث قبل رميها في الوسط البحري، وضرورة القيام بدراسة تأثير المشاريع الساحلية سواء كانت تلك المشاريع سياحية أو صناعية أو حضرية، مع العمل على تشجيع التعمير بعيدا عن الشريط الساحلي، وإعطاء الأولوية للأنشطة الترفيهية بالقرب منه شريطة أن تحافظ على إطاره الطبيعي العام، ثم فرض مناطق الحضر لجميع البنايات من أجل الحد من الضغط السكاني الذي يعرفه الساحل.

4- 3-3 مقاربة الاستدامة:

تتطلب المقاربة الشمولية التي أساسها الاستثمار الواقعي للموارد، تحقيق تنمية مستدامة قادرة على ضمان توازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحفاظ على ثروات الساحل ونظامه البيئي للأجيال الحالية والقادمة من جهة أخرى.

تنبني هذه الإستراتيجية على آلية التدخل في الوعاء العقاري الذي يجب استثماره أو خلق أنشطة اقتصادية فوقه، لكن بشكل ينسجم مع التنوع البيولوجي، كما أن هذه المقاربة تبني أيضا على الفلاحة البيولوجية والسياحة البيئية، التي تعتبر اليوم من الموارد التي يتهافت عليها عالميا ووطنيا.

4- 3-4 المقاربة المجالية أو الترابية :

اعتمادا على المنظور الشمولي والتحليل الدقيق للمعطيات المحصل عليها، يبدو أن المقاربة المجالية لها أهمية بالغة، إذ على ضوئها ستبنى الاختيارات السابقة- وتوضع تصورات وأهداف أكثر وضوحا *CICERI MARCHARD et RIMBERT* (1977) إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار التجانس المجالي،بمعرفة المجال الجغرافي للمجال عن طريق تشخيص كل العناصر ما يجعل من المجال الساحلي المحلي وحدة جغرافية لها مواقع قوة تجعلها صالحة للتدخل والاستغلال كركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-5 - تفعيل الإطار المؤسساتي والقوانين والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة الساحلية:

4-5- 1 تفعيل الإطار المؤسساتي

تتنوع المؤسسات التي تتدخل في تدبير المجال الساحلي الكبداني ومن بينها نجد: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر-وزارة الفلاحة والصيد البحري- وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة - وزارة النقل والتجهيز - وزارة السياحة....

4-5- 2 تفعيل القوانين المتعلقة بحماية البيئة الساحلية:

- القانون رقم 03-13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء- القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء - القانون رقم 03-12 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

4-5- 3 تفعيل الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية لندن عام 1957 الخاصة بمنع تلوث البحار بالنفط. - اتفاقية 1971 واعتمدها المغرب في سنة 1995 - اتفاقيه التنوع البيولوجي، الذي اعتمد في ريو دى جانيرو يوم 5 يونيو 1992 التي تندرج العديد من البلدان الساحلية المتوسطية والأوربية في عداد أطرافها (السعيدي محمد ، 2008)

4-6 - نظم المعلومات الجغرافية كآلية للتهيئة وأداة مساعدة على اتخاذ القرار:

تكمن أهمية نظم المعلومات الجغرافية في تعدد مجالات تطبيقاتها وفي استخدامها كأداة تحليلية وتقنية ذات فعالية سواء للمخططين أو متخذي القرار وكذلك المسؤولين عن الإدارة البيئية والسكان والموارد. ولعل استخدام نظم المعلومات الجغرافية يقلل إلى حد كبير من التكلفة ويحقق سرعة في اتخاذ القرار لمواجهة المشاكل العمرانية المختلفة والعاجلة إضافة إلى المساندة في إنجاز الخطط بمعدلات أسرع وبجودة عالية وبما يقلل الهدر في الطاقات والموارد.

وتأتي أهمية تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط لتنظيم وتدبير المجال الساحلي كونها وسيلة فعالة في دعم عملية اتخاذ القرار في المؤسسات ذات العلاقة (مثل الجماعات/ البلديات/ الإدارات الحكومية) في مجال التحكم بالتوسع العمراني باستخدام تقنية متطورة تستطيع التعامل مع المعلومات والبيانات والخرائط ومعالجتها بدقة وكفاءة عالية. من جهة أخرى تلعب تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية دوراً هاماً وفاعلاً في تسهيل إعداد المخططات الهيكلية للتجمعات السكنية القروية والمشاريع التنموية والسياحية بالخصوص، من خلال استخدام هذه التقنية بشكل خاص لاختيار وتحديد وإدارة مواقع الخدمات ومناطق الجذب السياحي وإنتاج خرائط سياحية كدليل تقني وتوجيهية للمناطق التي يمكن للسائح زيارتها دونما الحاجة إلى دليل بشري،

خاتمة تركيبية:

إن إستراتيجية التنمية الترابية التي تستهدف صياغة صورة المجال الساحلي الكبداني الآني والمستقبلي وتوفير شروط الإقلاع التنموي، عليها تجاوز الاختلالات التي تعوق الإسهام الفعال للعالم القروي في الحركية التنموية بالبركانيين على الخصوص، وتمنح الانسان القروي إمكانية الاستفادة الحقيقية من ثمارها، وذلك بالموازاة مع الجهود التي يجب بذلها لتأهيل المركز الحضري لرأس الماء، من أجل رفع تحدي التنمية والمنافسة الترابية للمجالات المجاورة خاصة السعيدية، وما تفرضه من شروط التأهيل والقوة، هذا دون إغفال مراعاة البعد الإنساني في أية اختيارات سياسية حتى يعود المجتمع الكبداني مركزا للتنمية وهدفا لها، كما يعتبر الأداة الفاعلة في تحقيقها.

بيبليوغرافيا

- علال زروالي 2001: التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، وجدة ص 360 .
- محمد الحياني (1998) : معوقات التنمية في إطار الجماعات الحضرية والقروية بالمغرب، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق وجدة.
- السعيدي عبد الواحد 2009: ساحل رأس الماء بين الدينامية الطبيعية للسطح والتحولات السوسيو- مجالية من خلال نظم المعلومات الجغرافية، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا – وجدة .
- المهداوي ميمون 2010: الدينامية وآليات التنمية والتدبير المجالي للساحل الكبداني بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا – وجدة ع ص 321.
- السعيدي محمد: 2008التدبير المندمج للساحل المتوسطي الشرقي: نموذج» السعيدية-رأس الماء»بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا – وجدة ع ص 250.
- الكاسمي بنعلي:2000،جغرافية مجال ساحلي هامشي حالة رأس كبدانة، منشورات كلية الآداب المحمدية سلسلة الندوات رقم 10،ص 117 .
- نورالدين الأحمدي: 2002 ؛علاقة الساحل بالمنطقة الخلفية ، مقال ضمن ندوة الساحل المتوسطي المغربي:التشخيص وخيارات التنمية والإعداد 2002، ص:21 كلية الآداب، وجدة.
- مجلة جغرافية المغرب: العدد 1-2 يناير 2002 إشكالية المجال الساحلي المغربي بين الدينامية الطبيعية وتدخلات التهيئة، ص 30.
- مشاكل الساحل التطواني: دراسة أولية ؛ نور الدين الشيخي وآخرون، يوم دراسي ، 4 ماي 1991.
- الساحل المتوسطي المغربي:2002 التشخيص وخيارات التنمية والإعداد ، مطبعة شمس وجدة، ص:4.

- BATAILLON (CI) 1974 : Etat, pouvoir et espace dans tiers-monde IEDES-PUF, Paris.
- CICERI (M-F) MARCHARD et RIMBERT : 1977 Introduction à l'analyse de l'espace, CNRS, Masson, Paris N.York, Barcelone, Milan.